المرجع والسياسة: فتوى التأسيس وفتوى التحرير

م. د. شروق اياد خضير الجشعمي

مدرس الفكر الاسلامي
جامعة الفلوجة، كلية العلوم الاسلامية
shyroq.ayad@uofalluj ah.edu.iq
Shorouk Ayad Khadir Al-Jashmi

Reference and Policy: The Fatwa of Establishment and the Fatwa of Liberation

الكلمات الافتتاحية :
المرجعية – فتوى التأسيس – فتوى الجهاد الكفائي – الشيرازي– السيستاني .
Keywords :
Marjiea- founding fatwa - fatwa of competent jihad - Shirazi - Sistani

Abstract : Despite the religious authority's adherence to the traditional line in the Imamate jurisprudence, which limits the authority's effectiveness to religious and spiritual affairs without political effectiveness, its history reflects a number of important exceptions that reached its climax in the declaration of jihad at two crucial historical moments in the life of the Iraqi state are the moment of foundation at the beginning of the last century, and the moment of liberation at the beginning of the current century. The history of the relationship between the religious authority and the state reflects the fact that the political effectiveness of the religious authority has been governed by

a national vision and project based on preserving the country's unity, identity and sovereignty.

الملخص:

رغم تمسك مرجعية النجف الاشرف بالخط التقليدي في الفقه الامامي الذي يقصر فاعلية المرجعية على الشئون الدينية والروحية دون الفاعلية السياسية، فان تاريخها يعكس عدد من الاستثناءات المهمة التي وصلت ذروتها في اعلان الجهاد في لحظتين تاريخيتين حاسمتين من عمر الدولة العراقية هما لحظة التأسيس بداية القرن الماضي، ولحظة التحرير بداية القرن الحالي. ان استعراض تاريخ العلاقة بين المرجعية والدولة يعكس حقيقة ان الفاعلية السياسية للمرجعية الدينية ظلت محكومة برؤية ومشروع وطني يقوم على الحفاظ على وحدة البلاد وهويتها وسيادتها، وان مرجعية النجف رغم فاعليتها الدينية العابرة والاصل غير العربي لكثير من مراجعها، فأنها لم تتبنَ اي مشروع سياسي عابر لحدود الوطن يقزم الانتماء الوطني مثلما لم تتبنَ اي مشروع ذو بعد طائفي يفتت ذلك الانتماء.

المقدمة:

يتميز المذهب الشيعي الامامي عن غيره من المذاهب الاسلامية بخصوصية المكانة التي يحتلها المراجع الدينيون كنواب عن الامام الغائب(محمد بن الحسن العسكري) الامام الثاني عشر في سلسلة الائمة المعصومين (عليهم السلام)، وقد عزز من تلك المكانة فضلاً عن حشود الاتباع من المقلدين، الاستقلال المالي والتعليمي للحوزات العلمية عن الحكومات. ومع تمسك مرجعية النجف الاشرف بالخط التقليدي في الفقه الامامي الذي يقصر فاعلية المرجعية على الشئون الدينية والروحية دون الفاعلية السياسية، فان تاريخها يعكس عدد من الاستثناءات المهمة التي وصلت ذروتها في اعلان الجهاد في لحظتين تاريخيتين حاسمتين من عمر الدولة العراقية هما لحظة التأسيس بداية القرن الماضي، ولحظة التحرير بداية القرن الحالي.

اشكالية الدراسة: انطلاقا مما تقدم فأن اشكالية الدراسة تنبع من الاجابة على جملة تساؤلات لعل اهمها:

- ما هي محددات الفاعلية السياسية للمرجعية الدينية وحوزتها في النجف الاشرف؟
- وما هي نقاط الالتقاء والتباين والعلاقة بين فتوى التأسيس عام ١٩٢٠م وفتوى التحرير عام ٢٠١٤م؟
- وما اوجه الاشتراك والتباين بين مرجعيتي السيد (الشيرازي) والسيد (السيستاني)؟
- وهل هناك رؤية او مشروع يحكم الفاعلية السياسية للمرجعية الدينية في النجف الاشرف؟
- وما هي خصائص وملامح هذا المشروع كما جسدته فتوى التأسيس وفتوى التحرير؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية اساسية مفادها: أن الفاعلية السياسية المتذبذبة والمتقطعة لمرجعية النجف الاشرف في اوقات الازمات والمحن ظلت محكومة بالرؤية والمشروع الوطني، وان فتوى التأسيس وفتوى التحرير الجهاديتان يشكلان اصدق تعبير عن ملامح تلك الرؤية وأبعاد ذلك المشروع. منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة للتحقق من صحة فرضيتها على المنهج التاريخي لرصد التطور التاريخي للعلاقة بين المرجعية والسياسة وتفكيك ابعاد تلك العلاقة, كما تعتمد على المنهج المقارن لتحديد نقاط الالتقاء والافتراق بين لحظتي التأسيس والتحرير, وبين مرجعيتي (الشيرازي)و(السيستاني).

هيكلية الدراسة: تتوزع الدراسة على محورين: يتناول الاول فتوى التأسيس والحركة الجهادية، ويتناول الثاني فتوى التحرير وإعادة بناء الدولة العراقية.

المبحث الاول: فتوى التأسيس والحركة الجهادية : ظلت مرجعية النجف الاشرف وحوزتها العلمية تمثل اصدق تمثيل ذلك الخط التقليدي في الفقه الامامي الذي يقصر فاعلية المرجعية على الشأن الديني والروحي دن الشؤون السياسية، وعليه، فان الغيبة والانتظار اوجبتا في الوعي الامامي التقليدي عدم المشاركة السياسية او حتى المطالبة بحكم ديني لأن اقامة الدولة وما تستلزمه من الحدود والفرائض واعلان الجهاد هي من شغل الامام الغائب حصراً، وليس لاحد ان يحل محله في شؤون السياسة لأنه وحده من يملأ الارض عدلاً ورحمة بعد ان ملأت ظلماً وجوراً[١], فلا يجوز والحال كذلك للدولة الزمنية الاضطلاع بالوظائف والاحكام التي تتطلب اقامتها سلطة

شرعية وتتخذ صفة جماعية كصلاة الجمعة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والحدود والاحكام وجباية الخراج, والجهاد وغيرها من الاحكام الشرعية ذات التطبيق الجمعي.[٢] وعليه، فقد تمايزت مرجعية النجف الاشرف عن الخط الاحدث في الفقه الامامي اي خط ولاية الفقيه المطلقة التي تتجاوز فيها سلطة الولي الفقيه الشؤون الروحية والدينية الى النهوض بوظائف الامام المعصوم على النمط المتبع في ايران[٣] ومع ان الاصل التاريخي المعتاد لمرجعية النجف الاشرف هو النهوض بالدور الديني التوجيهي الذي ما تزال تؤديه المرجعية ويمثل وظيفتها الاساسية لتعميق الايمان والقيم الاسلامية السامية، وعدم الانشغال بالشأن السياسي كتشكيل دولة اسلامية، الا ان ذلك لم يمنع المرجعية من التدخل في الشأن السياسي في اللحظات المصيرية من عمر الدولة, لتمارس دور المنقذ حينما تجد نفسها مضطرة للتدخل واستثناءاً من وظيفتها التقليدية الروحية الدينية، وقد وصل هذا التدخل مداه الاقصى بإعلان فتاوى الجهاد الذي هو من صلاحيات الامام الغائب بحسب الخط التقليدي في الفقه الامامي وذلك في لحظتين حاسمتين من عمر الدولة العراقية هما لحظة التأسيس ابان فترة الاحتلال الانكليزي بداية القرن الماضي، ولحظة التحرير عقب الاحتلال الامريكي للبلاد وتغول الارهاب الداعشي. أن مفهوم الجهاد في الفكر السياسي الشيعي لا يخرج عن اطاره الانساني في حفظ كرامة الانسان والامة وعن كونه فريضة شرعية اوجبت على المسلم الدفاع عن بلاد المسلمين[٤]، وقدد حددت المرجعية نطاق الجهاد الدفاعي وطبيعته ووسائله واخلاقياته ولم تجز التوسل بالجهاد لنشر الدين او المذهب, فلا ترى مرجعية النجف الاشرف الجهاد الابتدائي بل تشددت كثيرا في ارتباط ذلك بالمعصوم وحيث انه غائب فلا مبادرة لشن حروب فتوحات اسلامية, وان القتال لمواجهة الاحتلال ضرورة والضرورة تقدر بقدرها, وتنتفي عند انتفاء الحاجة اليها [٥] لقد وجدت مرجعية النجف نفسها بداية القرن الماضي امام احداث جسام مُحدقة بالعالم الاسلامي وبالوطن، ومن هنا وجد مراجع النجف ضرورة التنازل عن المصالح الخاصة وتقديم المصلحة العامة بالوقوف الى جانب الدولة العثمانية ضد الدول الاوروبية الاستعمارية لحفظ بيضة الاسلام، ولذلك تبنت المرجعية حركة الجهاد

للفترة ١٩١١-١٩٢٠[٦]. كانت اولى بوادر هذا الموقف الجهادي قد تجسدت في فتوى المرجع (محمد حسن الشيرازي)[٧]، والذي اصدر فتوى التنباك الشهيرة التي تصدى فيها للمصالح البريطانية، وادركت الدول الكبرى دور علماء الدين في تحريك الجماهير بل وجعلت هذه الفتوى علماء الشيعة قادة للشعب ومنها اتسعت سلطاتهم السياسية والاجتماعية المضافة لسلطتهم الروحية[٨]، وفي كانون الاول عام ١٩١٠م اصدر علماء الشيعة يتزعمهم الشيخ (كاظم الخرساني) بياناً على شكل فتوى مصاغة بلغة دينية تدعو الى وحدة المسلمين وترى ان اختلاف كلمة العلماء هو السبب الموجب لانحطاط الاسلام، واستيلاء الغرب على الممالك الاسلامية[٩]، وعندما احتلت ليبيا عام ١٩١١م وقفت القيادة الدينية الشيعية بكل امكاناتها الى جانب الدولة العثمانية، وتكرر الموقف ذاته عندما تعرضت ايران لاعتداءات روسيا وبريطانيا عام ١٩١١م، فجاء نص فتوى السيد (محمد كاظم اليزدي): "يجب على عموم المسلمين بذل انفسهم واموالهم في سبيل اخراج عساكر ايطاليا من طرابلس واخراج عساكر الروس والانكليز من ايران"[١٠]. وازداد موقف علماء ومجتهدي النجف صلابة في الدعوة الى الحركة الجهادية بعد تعرض العراق للاحتلال البريطاني، اذ تبنوا اتجاه المواجهة مع بريطانيا بدل اتباع سياسة التصالح التي توقعها البريطانيون من شيعة العراق لمواجهة الدولة العثمانية السنية، ولم يكتفِ العلماء والمجتهدون بإصدار الفتاوى بل تبوأوا ادوار قيادية ميدانية ليتصدروا الخطوط الامامية للجبهات مع المجاهدين من ابناء العشائر لمواجهة قوات الاحتلال الغازية[١١]، وقد وصلت هذه الحركة الجهادية الى اوجها مع اصدار المرجع (محمد تقي الشيرازي) لفتوى التأسيس التي اضرمت أوار ثورة العشرين التأسيسية مطلع القرن الماضي. فبعد وفاة المرجع (محمد كاظم اليزدي) في نيسان ١٩١٩م والذي كان يأخذ باتجاه الابتعاد عن السياسة[١٢] انفرد (محمد تقي الشيرازي ١٨٤٢-١٩٢٠م) بمنصب المرجع الاعلى بعد عودته من سامراء، وقد عرف بنشاطه السياسي الدؤوب لا سيما في دعم حركات التحرر العربية والاسلامية[١٣]، كذلك راسل الشيخ الشيرازي الرئيس الامريكي (ودرو ولسن) بهدف استغلال الدول النافذة التي طرحت مبدأ حق تقرير المصير للضغط على بريطانيا في المسألة العراقية[١٤]. وعندما

حاولت السلطات البريطانية عام ١٩١٨م اجراء استفتاء لمعرفة اراء الشعب العراقي في نوع الحكم الذي يرغبون به حاول ولسن ان يجعل اجوبة الاستفتاء متوافقة مع رغباته القاضية باختيار(برسي كوكس) حاكما للعراق[١٥]، الا ان الشيرازي احبط هذا المخطط عندما اصدر فتوى اكد فيها عدم جواز انتخاب غير المسلم للإمارة على المسلمين، وقد طبعت الاف النسخ من هذه الفتوى لتوزع في مختلف انحاء العراق وكان لها اكبر الاثر في نفوس معظم العراقيين باتجاه تطوير وعيهم السياسي من خلال جعل الدين والوطنية في اطار واحد[١٦]. وفي اواخر عام ١٩١٨م تأسست في كربلاء جمعية سرية تحت اشرافه باسم(الجمعية الوطنية الاسلامية) وقد ترأسها ابنه الاكبر (محمد رضا الشيرازي) وكانت تهدف الى تحرير العراق، وتأسيس حكومة مستقلة وكان من ابرز شعاراتها: (حب الوطن من الايمان)كما عملت على بث الحس العروبي ونادت بانضمام العراق الى الدولة العربية التي وعدت بها بريطانيا بعد الحرب العالمية [١٧]. وفي رسالة وجهها المرجع الشيرازي الى الملك فيصل عدً فيها الجامعة العربية(الوحدة)"عنوان المجد الاسلامي الرفيع" وقد ذهب ولده البكر (محمد رضا الشيرازي) الى مدى ابعد في رسالة وجهها الى الامير علي ولي عهد الحجاز حينما استخدم عبارات اكثر حدات مثل "القومية" و"الوحدة العربية" وقد انتهى نشاط الجمعية بعد اعتقال (محمد رضا الشيرازي) ونفيه مع اخرين[١٨]. وعندما رأى الانكليز هذه المواقف الحازمة للشيخ الشيرازي حاولوا استرضاءه، وعرض عليه (ولسن) الذي كان يتقن اللغة الفارسية تعيين كليدار شيعي لسامراء بدل من المسؤول السني بهدف الضرب على الوتر الطائفي، الا ان الشيرازي رفض تغيير المسؤول السني, ثم انتقل ولسن الى الضرب على الوتر القومي ظناً منه ان الشيرازي رجل ايراني الاصل وانه سيميل الى بلده فأشار ولسن الى فوائد المعاهدة الايرانية-البريطانية لإيران فأجابه الشيرازي: "نحن في العراق وموضوعنا العراق، اما حكومة ايران وشعبها فهم اعرف بشئونهم"[١٩]. وعلى الصعيد الداخلي كان المرجع الشيرازي من اكثر الداعمين للصلات الودية بين ابناء الطائفتين السنية والشيعية وكان يدرك اهمية ذلك في الحركة الجهادية, وقد اثمر ذلك عن تظافر جهود ابناء الطائفتين للعمل من اجل مصلحة البلاد

[٢٠]. قابلت السلطات البريطانية نشاطات الحركة الوطنية التي تجسدت في التحالف الديني-العشائري-القومي،[٢١] بمزيد من التعنت والاعتقال والنفي ولم يبقَ امام الوطنيين الا طريق الكفاح المسلح الذي اطلقت شرارته من الرميثة عشيرة الظوالم لإطلاق سراح شيخهم، عندها وصل الشيرازي الى قناعة بضرورة اصدار فتوى يعلن فيها الجهاد ضد المحتل[٢٢], ولهذا عندما استفتي من عدد من زعماء العشائر اصدر فتواه الصريحة: "مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالبهم رعاية السلم والامن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية اذا امتنع الانكليز عن قبول مطالبهم"[٢٣] وبذلك منح الشيرازي الشرعية للثورة واصبحت كربلاء في عهده مركز القرار السياسي والعسكري للثوار, اذ انشأ الشيرازي اربعة مجالس مهمتها تولي شؤون الثورة كان من اهمها(المجلس الحربي) و(المجلس العلمي) وترأس كل من المجلسين الشيخ الشيرازي، وكان اختصاص الاول ادارة الامور الحربية, اما الثاني فاختص بإدارة الشئون السياسية والادارية العامة[٢٤]. وجدت فتوى المرجع الشيرازي صدى لها في مختلف انحاء العراق من شماله الى جنوبه، وسرت نار الثورة الى اربيل وكركوك وديالى فضلاً عن معقلها في وسط وجنوب العراق بل كان للفتوى صداها في عدد من عشائر المنطقة الغربية مثل عشيرة زوبع التي خطب شيخها الشيخ صاري في رؤساء عشائر الجميلة والبوعيسى في الفلوجة وعشائر تميم غرب بغداد حاملاً بيده فتوى الشيرازي حاثاً اياهم على الجهاد لكونهم مسلمين وملزمين بتلبية النداء للجهاد معلناً انه يسير على خطى المجاهدين في الفرات الاوسط[٢٥]. وقد اصدرت قيادة الثورة مجموعة من التعليمات التي نظمت فيها شؤون الجهاد وضوابطه مؤكدة على وجوب التمسك بالنظام العام ومنع الاعتداءات وابقاء المرافق العامة وعدم الاضرار بها، وكذلك على الرفق بجرحى الخصوم بل ارسل شيخ الشريعة الاصفهاني بكتاب يحث فيه على الالتزام بإكرام الاسرى البريطانيين تأسياً بالأخلاق الاسلامية السامية وسيرة السلف الصالح[٢٦]. انتقل الامام الشيخ (محمد تقي الشيرازي) الى الرفيق الاعلى في يوم ١٣ اب ١٩٢٠ والثورة في اوجها, فجاءت وفاته في وقت حرج ودقيق جداً، فقد كان القطب الذي حوله تدور جميع رجالات الثورة ووقع الاختيار على

(شيخ الشريعة الاصفهاني) الذي اكد السير على خطى المرجع الشيرازي[٢٧]. لقد كانت حركة الجهاد التي توجت ثورة العشرين بحق اولى الحركات الاستقلالية المسلحة في المنطقة, كما كانت ثورة العشرين كما وصفها بحق حسن العلوي هي ثورة التأسيس للدولة العراقية الحديثة وللحكم الوطني[٢٨]، لذا لم يتورع العلوي عن القول "ان هؤلاء الفقهاء وزعماء الفرات الاوسط وقادة الحركة الوطنية في بغداد هم مؤسسو العراق الحديث..."[٢٩]. الا انه ورغم الدور التأسيسي التاريخي الذي نهضت به الحركة الجهادية وفتوى التأسيس, فان استمرار النهج الجهادي المعارض للفقهاء والمجتهدين ورفضهم للمعاهدة البريطانية مع العراق ولانتخابات المجلس التأسيسي آنذاك الذي كان مقرراً له المصادقة عليها مضافاً اليه شعور الملك فيصل الاول بالقلق من وجود زعامات دينية وروحية منافسة له, دفع كل ذلك بالدولة الجديدة الى تحجيم دور العلماء وتسفير علماء الدين ذوي الاصول الفارسية خارج العراق في تموز عام ١٩٢٣م.[٣٠] ليشهد العراق بعدها عقوداً طويله من تقهقر التيار الاسلامي وانزواء دور الزعامات الدينية في الحياة السياسية باستثناء بعض الحالات الفردية المتفرقة زمن مرجعية السيد (محسن الحكيم)، وبذلك انحسر دور العلماء او كاد ينعدم في تفاعله مع الواقع السياسي حتى عام ٢٠٠٣م الذي شهد سقوط النظام البعثي على يد قوات الاحتلال الامريكي، ومن ثم تنامي الدور السياسي للسيد (علي السيستاني) الذي بلغ اوجه في فتوى الجهاد الكفائي بعد ما يربو على قرن من الزمان من فتوى التأسيس.

المبحث الثاني: فتوى التحرير وإعادة بناء الدولة : السيد علي السيستاني (١٩٣٠-)هو المرجع الاعلى في النجف الاشرف، والذي يحوز على العدد الاكبر من المقلدين في الوسط الشيعي الامامي. تولى المرجعية عام ١٩٩٤م[٣١]، وينحدر السيد السيستاني من ذلك الخط الامامي التقليدي لمدرسة النجف الاشرف، والذي يقصر فاعلية المرجعية على الشئون الروحية والدينية والتمييز بين البعدين السياسي والديني، ورفض ولاية الفقيه المطلقة على النحو المتبع في ايران، وعدم التدخل في الشأن السياسي الا في اللحظات المصيرية التي يكون فيها مصير الدولة على المحك وتعجز فيها القوى السياسية عن ايجاد حلول ناجعة للازمات القائمة[٣٢]، وفي اطار البحث في

الفاعلية السياسية للمرجعية الدينية في عهد السيد السيستاني فلا مندوحة من التمييز بين مرحلتين:

المرحلة الاولى: مرحلة ١٩٩٤-٢٠٠٣م: والتي ركز فيها السيد السيستاني على التعليم الحوزي في زمن النظام البعثي، وهي استمرار لما درج عليه منذ قدومه الى النجف في الخمسينات من القرن الماضي. ملتزماً بصرامة بالخط الامامي التقليدي ومقتدياً بهدي استاذه المرجع (ابو القاسم الخوئي ت١٩٩٢) الذي عُرِف عنه نفوره عن الشأن السياسي مكتفياً بالدروس والكتب ذات الطبيعة الفقهية[٣٣]، وقد التزم السيد السيستاني بهذا المنهج زمن النظام البعثي, ربما باستثناء ادانة واحدة صدرت عنه ازاء الاعتداء الاسرائيلي على الفلسطينيين عام ٢٠٠٢م.[٣٤] المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م: حيث شهدت نشاطاً سياسياً متذبذباً بين الشدة والضعف والاعتزال بحسب طبيعة الاوضاع التي مرت بها البلاد، فعقب الاحتلال الامريكي للبلاد مباشرة اخذت المرجعية التدخل في الشأن السياسي دون ان تكون جزءاً من العملية السياسية، وقد وظفت المرجعية سلطة التدخل بحنكة ودراية كما جعلتها محصورة في اوقات الازمات التي تمس كيان الدولة ووحدتها ووجودها.[٣٥] وقد ثار في اعقاب ٩ نيسان ٢٠٠٣م في الاوساط السياسية والاعلامية جدال حامي حول توصيف العمل العسكري الامريكي ضد العراق[٣٦]، وتقاطع ذلك الجدل مع الانقسامات المذهبية داخل المجتمع العراقي كما تقاطع مع جدل اخر حول شرعية المقاومة المسلمة وطنياً ودينياً وحول التوصيف الديني الفقهي للجهاد وتقسيماته الى جهاد ابتدائي ودفاعي، فكانت غالبية النخب السنية ترى ان مقاومة الاحتلال واجب وطني وديني وان ذلك جهاداً دفاعياً عن ارض اسلامية تتعرض للغزو والاحتلال.[٣٧] وبالمقابل تمسكت اغلب النخب الشيعية بوجهة النظر التي تنطلق من ضرورة انهاء وجود القوات الاجنبية من خلال المقاومة السلمية، والتركيز على اعادة بناء الدولة، وتأسيس حكم وطني وديمقراطي يلبي طموح جميع المكونات، وطرحت تلك الجهات تبريراً شرعياً يتمثل بنظرية(الظروف الاستثنائية) والتي تجد تبريرها في حفظ النظام العام واستمرار المرافق العامة ومصالح الشعب "لذلك فانه في الظروف الاستثنائية تحل الشرعية

الاستثنائية محل الشرعية العادية"[٣٨] كما عبر عن ذلك جعفر عتريسي. وقد انحازت مرجعية السيد السيستاني لهذا الاتجاه والذي رأى فيه البعض انه ينطلق من رؤية استشرافية مستبصرة لمستقبل العراق كما انه يعكس من جهة اخرى استفادة المرجعية من دروس الماضي ومن تجربة الجهاد الاولى وفتوى التأسيس، وما اعقبها من تهميش للمرجعية الدينية من قبل الحكومات اللاحقة.[٣٩] ومن جهة اخرى هناك من يرى ضرورة عدم النظر الى موقف السيد السيستاني بمعزل عن موقف المراجع الدينية بعامة، حيث حكم موقف المرجعيات الشيعية من الاحتلال رؤية تنطلق من استراتيجية تبادل الادوار مع وحدة الهدف، ففي الوقت الذي تعاطى فيه السيستاني من خلال ادواته السلمية الضاغطة والمؤثرة على القوات الاجنبية مع الحفاظ على وحدة العراق، فأن مرجعيات اخرى تعاطت مع الاحتلال من زاويتها الحركية والشرعية اذ وجدت فيه العدو المستهتر والمستكبر الذي غزا بلداً مسلماً وانتهك الحرمات وقد كان لاستراتيجية تبادل الادوار تلك الاثر الاكبر في انهاء الاحتلال[٤٠]. واذ احجم السيد السيستاني عن اصدار فتوى للجهاد ضد القوات الامريكية ولم يتوسل بأسلوب الشيطنة والخطابات النارية وانما اعتمد الاسلوب السلمي المدعوم في بعض الاحيان بمظاهرات حاشدة فأنه في نفس الوقت وللحفاظ على مصداقيته الوطنية والدينية تفادى اي تعاطي مباشر وشخصي مع الولايات المتحدة او الاجتماع بالمسؤولين الامريكان لكنه بالمقابل فوض ابنه وعدد من العلماء للاتصال بهم عند الضرورة[٤١].

وقد اثمرت اسهامات المرجع السيستاني من خلال ضغطه على الجهات السياسية في تحشيد الرأي العام لرفض بقاء قوات الاحتلال مع ضرورة اجراء التحولات السياسية والديمقراطية، والدعوة لتمكين العراقيين من حكم بلادهم لتسريع جلاء القوات الاجنبية، وعقد اتفاقية امنية ووضع جدول زمني للانسحاب واخراج العراق من البند السابع.[٤٢] في نفس الوقت كان تركيز المرجعية ينصب على مهمة اخرى لا تقل اهمية عن مهمة جلاء القوات بل وترتبط بها ارتباطاً مباشراً، وهي مهمة اعادة بناء الدولة العراقية الجديدة والتي كانت هي الطرف الاساس في تاسيسها قبل ما يربو على

القرن من الزمان، ولذا اصرت المرجعية على اجراء الانتخابات العامة لاختيار منتخبين لكتابة الدستور الدائم وطالبت بنظام ديمقراطي دستوري[٤٣]، كما دعمت المرجعية قيام دولة مدنية ديمقراطية تعكس الهوية والقيم الاجتماعية الاسلامية، وحقوق المواطنة لجميع ابناء الشعب بصورة متساوية في بلد تتنوع فيه الاديان والمذاهب والاعراق، ولم تدعم مرجعية السيستاني اي توجه لبناء دولة اسلامية دينية[٤٤]. والى جانب جبهتي الاحتلال واعادة بناء الدولة العراقية الجديدة كانت المرجعية تدير المواجهة في الجبهة الاخطر، وهي جبهة وحدة البلاد والتعايش المجتمعي حيث اشتدت عقب الاحتلال الهجمات الطائفية لتنظيم (القاعدة الارهابي) ثم تنظيم (داعش الارهابي)، فرفض السيستاني دعوات الرد على العنف الطائفي بمثله لان ذلك سيحدث شرخاً كبيراً لا يمكن التئامه، ولذلك ظل خطاب المرجعية منذ عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠١٤م هو خطاب المصالحة الوطنية والاخوة ورفض الرد على العنف بمثله[٤٥]. وفي اواسط عام ٢٠١٤م، وبعد ان استفحل خطر تنظيم (داعش الارهابي) وبعد الانهيار العسكري المريع للقوات الامنية في الموصل وتساقط المدن بيد التنظيم الارهابي حتى اصبح على مشارف بغداد اصبحت وحدة البلاد على المحك واصبح التحدي كبيراً فكان لا بد من استجابة قوية اشد وطأة من التحدي نفسه[٤٦]، وهنا اصدرت المرجعية فتوى الجهاد الكفائي في ١٣ حزيران ٢٠١٤م, الموافق ١٤ شعبان ١٤٣٥ه في خطبة وكيل المرجعية في كربلاء وكان نصها: "ان طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن واهله واعراض مواطنيه، وهذا الدفاع واجب على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الامنية لتحقيق هذا الغرض المقدس"[٤٧]، ويتضح من نص الفتوى الامور الاتية:[٤٨]

١-ان الفتوى خاطبت المواطنين وليس المؤمنين او الشيعة فقط .

٢-ان المرجعية دعت الى الانخراط في صفوف القوات الامنية حصراً.

٣- ان المرجعية تعد من يُقتل في معارك الدفاع عن العراق شهيداً.

لقد حظيت فتوى الجهاد الكفائي للسيد السيستاني باهتمام سياسي واعلامي كبير على الصعيد الوطني والدولي لما مثلته من طوق نجاة للعراق في لحظة تاريخية فاصلة، كما انها حظيت باهتمام الدارسين والباحثين من مختلف الاختصاصات من الذين تناولوها بالتحليل سواء على الصعيد الديني الفقهي او على الصعيد اللغوي وتحليل بنية الخطاب المرجعي، او على الصعيد الحضاري والتاريخي، او على الصعيد الوطني والانساني. فقد تجاوز خطاب المرجعية البعد الطائفي المذهبي ليعكس خطاباً وطنياً جامعاً اندمجت فيه ذات المرجعية في موضوع المصير الجمعي للشعب، ولم تنفصل عنه بل وتوحدت معه، لذلك ركزت المرجعية في خطبتها وفي خطبها اللاحقة على ضمائر الجمع(نا),(هم),(واو الجماعة) الدالة على التشاركية في المصير.[٤٩] كما استحضر خطاب المرجعية حركة التاريخ مُذكراً العراقيين بتاريخهم المجيد، ومن ثم ربط التحدي (الداعشي) بالتحدي الذي مثلته الجماعات المنحرفة في التاريخ الاسلامي لتأكيد حتمية النصر للحق مقابل الباطل, وكان هذا الموروث التاريخي هو الدافع الاهم لمئات الالاف من العراقيين للتطوع وتلبية نداء الجهاد تأسياً بثورة الامام الحسين عليه السلام التي اثارت حماس وهمم المجاهدين[٥٠]. كما اكد سماحة السيد في توجيهاته للمقاتلين على ان الجهاد لا يمكن ان يأخذ مكانته الحقيقية ويحقق اهدافه ألا بالالتزام بآداب وسلوكيات معينة، ولذلك شرع بإصدار وصايا الى المجاهدين تستحضر الشواهد التاريخية الاسلامية للتعامل في ساحات المعركة لا سيما وان المعارك تجري في المدن والاحياء والقرى اذ صارت هذه الاخلاقيات القتالية تراثاً انسانياً راقياً في ادبيات واخلاق الحرب، وكذلك توجيهات برفع صوره من الساحات العامة، واستبدال الاعلام المرفرفة في ساحة المعركة بالعلم العراقي الذي خبت الوانه هناك وسط غبار المعركة وزحمة الرايات المرفوعة.[٥١] ورغم اهمية الابعاد السابقة في فتوى الجهاد الكفائي فأن بعدها الاهم يبقى هو البعد الوطني، فقد مثلت الفتوى اعادة بعث للروح الوطنية للقوات الامنية ولم يكن لها اي منطلق طائفي, اذ برهنت المرجعية خلال السنوات السابقة للفتوى وبعدها انها بعيدة كل البعد عن اي ممارسة طائفية, كما ان الفتوى كانت دعوة للانخراط في القوات الامنية وليس لتشكيل ميليشيات

طائفية مسلمة خارج اطار القانون[٥٢]، وهذا ما تجسد في انخراط ابناء الشعب على اختلاف مذاهبهم واديانهم واعراقهم في صفوف المقاتلين المدافعين عن العراق من شمال الوطن وغربه الى شرقه وجنوبه. لقد كرس المرجع السيستاني مفهوم المواطنة العراقية اكثر من اي سياسي او عالم دين عراقي، فقد عبرت مواقفه المتكررة بوضوح عن ذلك, والمتابع لتوجيهات المرجعية ومنها "السنة انفسنا" لا يستشعر هذه المواقف بل يلتمسها ويعيشها، فالمرجعية ظلت تؤصل في كل خطاباتها وتوجهاتها لمفاهيم اقرب الى مفهوم الدولة المدنية الديمقراطية منها الى التعاليم الدينية او الفتاوى الجاهزة لأنها كانت تسعى الى اعادة بناء الدولة والوطن وترسيخ مؤسساتها الدستورية وارساء اسس التعايش السلمي في المجتمع[٥٣].

وقد توجت المرجعية هذا البعد الوطني بالبعد الانساني الأرحب والذي لم يقتصر على وصايا المرجعية للمقاتلين في ساحة المعركة بل تجاوزه الى مسارات اخرى مكملة للفتوى واهم تلك المسارات الانسانية التي اولتها المرجعية فائق اهتمامها اوضاع النازحين في مناطق القتال، وضرورة توفير الامكانات المادية والمعنوية لمساعدتهم[٥٤]، وكان من ضمن اولويات المسار الانساني للمرجعية احتضانها لاتباع الاديان والمذاهب الاخرى بوصفهم مواطنين عراقيين ودعوة المسيحيين العراقيين الى عدم مغادرة العراق رغم ظروفهم الصعبة واغاثة تجمعاتهم بعد النزوح من هجمات (داعش الارهابي) على سهل نينوى بل واستضافة بعضهم في مدن اسلامية شيعية مثل النجف وكربلاء[٥٥]. يتضح مما سبق ان مرجعية السيد السيستاني تشكل امتداداً للخط الامامي التقليدي الذي يقصر فاعلية المرجعية على الشؤون الروحية والدينية، وقد التزمت المرجعية بهذا الخط ابان حكم النظام البعثي البائد, ولكن الظروف السياسية التي عصفت بالبلاد عقب ٩ نيسان ٢٠٠٣م، وضعت المرجعية امام امتحان الحفاظ على وحدة العراق مما استدعى تدخل المرجعية في الشأن السياسي على اكثر من جبهة وفي مقدمتها جبهة انهاء الاحتلال حيث ارتأت المرجعية وبخلاف مرجعية السيد الشيرازي انتهاج طريق المقاومة السلمية للاحتلال مع تبادل الادوار للمرجعيات المختلفة في الضغط السلمي والعسكري على المحتل، كما خاضت مرجعية السيد

السيستاني معركة اعادة بناء الدولة على اسس وطنية ومدنية وديمقراطية، ولكن التحدي والمعركة الاهم كانت معركة الحفاظ على وحدة العراق وعدم انقسامه والحفاظ على التعايش المجتمعي امام شراسة الهجمة الارهابية لتنظيمي (القاعدة) و(داعش) الارهابيين، وبعد ان استنفدت المرجعية كل السبل والطرق السلمية، وبعد احتلال التنظيم ما يقارب ثلث مساحة البلاد، والانهيار السياسي والامني، جاءت استجابة المرجعية اكثر صرامه لهذا التحدي المحدق بوجود الدولة بإعلان فتوى الجهاد الكفائي التي كانت بمثابة طوق نجاة للبلاد في تلك الظروف العصيبة وقد كان لهذه الفتوى ابعادها التاريخية والانسانية والوطنية العميقة التي تعكس رؤية المرجعية المستندة الى المشروع الوطني العراقي، والذي انعكس في جل توجيهات وفتاوى وسلوك المرجعيات الدينية في اللحظات المصيرية من عمر الدولة العراقية منذ لحظة التأسيس وحتى اليوم.

الخاتمة : ظلت الفاعلية السياسية للمرجعيات الدينية محكومة على نحو او اخر بجغرافيا التشيع الامامي وخصوصية البلدان التي انتشر فيها, الى جانب عوامل اخرى حكمت هذه الفاعلية، ورسمت حدودها وفي مقدمتها بل اشدها قبضة على الفاعلية السياسية الارث الفقهي التقليدي المتعلق بنظرية الانتظار، ففي العراق ظلت مدرسة النجف الاشرف(تحديد فكري اكثر منه جغرافي) تمثل الخط التقليدي في الفقه الامامي الذي يقتصر على الفاعلية الدينية والولاية الخاصة للفقيه دون الفاعلية السياسية, اذ ان شؤون الدولة والجهاد هي من اختصاص الامام المعصوم بحسب هذا الخط الفكري, في مقابل ولاية الفقيه المطلقة التي يمثلها النموذج الايراني الذي يربط بين الفاعليتين السياسية والدينية، ومع ذلك فأن تاريخ المرجعية يعكس عدد من الاستثناءات التي نشط فيها المرجع في الشأن السياسي وهي اللحظات الحاسمة والحرجة من عمر الدولة العراقية، وقد بلغت هذه الفاعلية السياسية اوجها في لحظتين فارقتين من عمر الدولة هما لحظة التأسيس ولحظة التحرير. أن المدة بين اللحظتين تربو على القرن من الزمان وهوما يشكل عمر الدولة العراقية الحديثة، والتي اقترنت ولادتها الى حد كبير بفتوى التأسيس التي اطلقها المرجع الديني(

محمد تقي الشيرازي)اي فتوى الجهاد عام ١٩٢٠م، واقترنت عملية اعادة بنائها بمرجعية السيد السيستاني، وقد مثلت التنظيمات الارهابية التحدي الاكبر لتلك العملية مما دفع بالمرجعية الى استجابة بمستوى التحدي تمثلت بفتوى الجهاد الكفائي في حزيران ٢٠١٤م. ان تاريخ العلاقة بين المرجعية والدولة يعكس حقيقة ان الفاعلية السياسية للمرجعية الدينية ظلت محكومة برؤية ومشروع وطني يقوم على الحفاظ على وحدة البلاد وهويتها وسيادتها، وان مرجعية النجف رغم فاعليتها الدينية العابرة والاصل غير العربي لكثير من مراجعها، فأنها لم تتبنَ اي مشروع سياسي عابر لحدود الوطن يقزم الانتماء الوطني مثلما لم تتبنَ اي مشروع ذو بعد طائفي يفتت ذلك الانتماء، ان ملامح تلك الرؤية وابعاد ذلك المشروع تتأكد اكثر من خلال ما يمكن استخلاصه من نقاط مقارنة بين فتوى التأسيس وفتوى التحرير ولعل اهمها:

١- جاءت فتوى التحرير في اعقاب الاحتلال البريطاني بداية القرن الماضي وفي اطار المقارنة بين المرجعين يأخذ البعض على السيد السيستاني عدم اصداره فتوى بالجهاد ضد الاحتلال الامريكي كما فعل سلفه الشيرازي، او كما اصدر فتوى الجهاد الكفائي ضد تنظيم (داعش الارهابي)، واذ عدّ البعض ذلك من قبيل اعتبار (السيستاني)من تجربة (الشيرازي) وما اعقبها من تبعات سلبية طالت مكانة وادوار المرجعية الدينية في العقود اللاحقة, فان الكثيرين رأوا فيها بُعد نظر ينطلق من تبادل الادوار بين المرجعيات الدينية التي آثر بعضها اسلوب المواجهة المسلحة، ومن ثم ترك المجال للمقاومة السياسية والسياسيين لأخذ دورهم والتدخل في حالة عجزهم عن انتشال البلاد في اللحظات الحاسمة كما حصل مع (تنظيم داعش الارهابي) الذي هدد وجود الدولة وكيانها واستدعى إصدار فتوى الجهاد الكفائي في حزيران ٢٠١٤م.

٢- ادرك السيد الشيرازي اهمية الوحدة الوطنية والتلاحم المجتمعي في نجاح الجهاد ضد الاحتلال البريطاني، ولذا فقد كان من اكثر الداعين الى الوحدة الوطنية وبخاصة بين السنة والشيعة، وبالمقابل ادرك السيد السيستاني اهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية والتعايش المجتمعي في المعركة السياسية ضد الاحتلال وفي معركة الجهاد

ضد التنظيمات الارهابية وقال مقولته الشهيرة(السنة هم انفسنا)، كما تجاوز ذلك الى الاهتمام بالأقليات غير الاسلامية المتضررة من جرائم التنظيمات الارهابية، لذلك فأن النصين أي نص فتوى التأسيس ونص فتوى التحري لم يخاطبان المسلمين او المؤمنين او الشيعة بل جاء الخطاب موجهاً الى العراقيين جميعاً بطوائفهم واعراقهم ومذاهبهم، ولذلك ومثلما وجدت فتوى التأسيس صداها في اغلب انحاء البلاد من شماله حتى جنوبه ومن شرقه حتى غربه، وجدت فتوى التحرير صداها كذلك في كل انحاء البلاد وتشكلت افواج من المتطوعين حتى من غير المسلمين.

٣- تعكس الفتويان ذلك الترابط الفريد بين البعدين الديني والوطني، وقد شكل هذان البعدان الاساس الذي بنيت عليه الابعاد الاخرى، فقد ادرك السيد الشيرازي كما السيد السيستاني اهمية البعدين الانساني والحضاري وان الجهاد لا يؤتي ثماره اذا تجرد من هاذين البعدين، ولذلك صدرت توجيهات مشددة من المرجعية عقب حركتي الجهاد في ٢٠١٤م و٢٠١٤م على ضرورة الالتزام بآداب وسلوكيات السلف الصالح في التعامل مع الخصوم والمدنيين ومؤسسات النفع العام، وتجاوزت المرجعية ذلك الى ضرورة اسعاف واغاثة النازحين والمتضررين من كل الاديان والاعراق والمذاهب.

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب العربية:

١-اركان مهدي عبد الله السعيدي, الفكر السياسي الشيعي في العراق ١٩١٨-١٩٧٠,ط١ (النجف الاشرف: مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة, ٢٠١٨).

٢-اغا بزرك الطهراني, طبقات أعلام الشيعة(النجف: المطبعة العلمية,١٣٧٣هـ-١٩٥٤م), ج١(نقباء البشر في القرن الرابع عشر).

٣-السيد عبد الرزاق الحسني, الثورة العراقية الكبرى,ط١(قم: مؤسسة المحبين,١٤٢٦ه).

٤-السيد محمد بحر العلوم, النجف الاشرف والمرجعية الدينية, تقديم: د. ابراهيم بحر العلوم,ط١(النجف الاشرف: العارف للمطبوعات,٢٠١٥), .

٥-اية الله المنتظري, دراسات في ولاية الفقيه او فقه الدولة الاسلامية, ط٢(بيروت :الدار الاسلامية, ١٩٨٨).

٦-جاسم محمد ابراهيم العيساوي, الشيخ محمد تقي الشيرازي ودوره في الثورة العراقية عام ١٩٢٠: دراسة تاريخية, دورية اهل البيت,العدد١٥,جامعة اهل البيت٢٠١٨.

٧-جعفر الشيخ باقر ال محبوبة, ماضي النجف وحاضرها,ط٢(بيروت: دار الاضواء,١٩٨٦)

٨-جعفر عتريسي, العراق في قلب الاعصار: سقوط بغداد والتحولات الكبرى اولى معالم الشرق الاوسط الكبير,ط١(بيروت: دار المحبة البيضاء,٢٠٠٤).

٩-حسن العلوي, الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠(قم: دار الثقافة للطباعة والنشر,١٩٩٠

١٠-حيدر نزار السيد سلمان, سلطة النص الديني وبناء الدولة: السيد السيستاني انموذجا,ط١(بيروت: العارف للمطبوعات,٢٠١٥).

١١-د. محمد حسين علي الصغير, اساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف ط١(بيروت: مؤسسة البلاغ,٢٠٠٣

١٢-روح الله الخميني, الحكومة الاسلامية, (بيروت: جمعية المعارف الاسلامية, ٢٠١٥).

١٣-سعد الانصاري, الفقهاء حكام على الملوك: علماء ايران من العهد الصفوي الى العهد البهلوي ١٥٠٠-١٩٧٩,ط١(طهران: دار الهدى,١٩٨٦)

١٤- صادق محمد علي, محمد صادق الهاشمي, دور الجمهورية الاسلامية الايرانية في استنهاض المسلمين في العالم: العراق انموذجا,ط١(بغداد: مركز العراق للدراسات,٢٠١٥).

١٥-فريق المزهر آل فرعون, الامام الشيرازي يشكل الحكومة الاسلامية(د.م: مكتبة الامام المهدي عج,١٤٠٤ه),.

١٦-كامل ياسين الجبوري, محمد تقي الشيرازي: القائد الاعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠,ط١(قم: منشورات ذوي القربى ٢٠٠٦)

١٧-ليزا اس والبرج(محررة),الاعلم عند الشيعة: دراسة في مؤسسة مرجعية التقليد, ترجمة: هناء خليف غني,ط١(بغداد: دار ومكتبة عدنان,٢٠١٣).

١٨-محمد تقي الموسوي الاصفهاني, وظيفة الانام في زمن غيبة الامام, ترجمة وتحقيق: محمد المنير الحسيني الميلاني(بيروت:, د.ن,١٩٨٧).

١٩- محمد صادق الهاشمي, جمعة العطواني, شيعة العراق: مصادر القوة والتحديات: دراسة لأبرز التحولات السياسية لشيعة العراق بعد٢٠٠٣,سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات١٦٦,ط١(بغداد: مركز العراق للدراسات,٢٠١٤),.

٢٠- محمد مهدي البصير , تاريخ القضية العراقية,ط٢(لندن: دار السلام,١٩٩٠).

٢١-مؤيد ال صوينت, علاء حميد, شيعة العراق بعد ٢٠٠٣:الرؤى والمسارات,ط١(بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر,٢٠١٩),.

٢٢-نديم عيسى, الفكر السياسي لثورة العشرين(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢),

٢٣- وميض جمال عمر نظمي, ثورة العشرين١٩٢٠:الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق,ط٢(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,١٩٨٥),.

ثانياً: الدوريات:

١-د. وسن سعيد عبود, دور الزعامة الدينية في الاحداث السياسية العراقية: الزعامة الدينية في كربلاء أنموذجاً ١٩١٨-١٩٢٢,مجلة الآداب العدد ١٢٣, كانون الاول١٤٣٩/٢٠١٧.

٢- سلمان الجميلي, المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية, مجلة المستقبل العربي, العدد ٣٠٣,ايار ٢٠٠٤.

٣- عامر حسن فياض, افكار في الشأن العراقي المعاصر: الواقع والمستقبل, مجلة دراسات دولية,العدد٢٣-شباط ٢٠٠٤.

٤-عبد الامير كاظم زاهد, الدور الديني لمرجعية النجف الاشرف المعاصرة في صناعة السلام بين اهل الاديان وبناء الدولة المدني, مجلة مركز الكوفة، العدد ٦١,عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر, أذار ٢٠١٩.

٥-عدي حاتم عبد لزهرة, زينب خالد عبد النبي, موقف اهالي كربلاء من الاستفتاء البريطاني في العراق, مجلة الباحث, العدد٢٤ ,٢٠١٧.

٦- فاضل كاظم صادق, فتوى الجهاد الكفائي وحركة التاريخ الاسلامي عند السيد السيستاني: دروس في بناء القدرة الصالحة ,مجلة مركز دراسات الكوفة, العدد ٦١,عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي, اذار ٢٠١٩.

٧- فراس عبد الكريم محمد علي, دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣,مجلة قضايا سياسية, كلية العلوم السياسية جامعة النهرين,العدد٦٢.

ثالثاً: الانترنت:

١- لورا هنسلمان, رجال الدين الشيعة في العراق ما بعد السيستاني: تصاعد النفوذ الايراني, اوراق بحث رقم(٢)كانون اول ٢٠١٧, متاحة على الموقع:

http://www.maisondufutur.org/documents/publications_list/45-The-Shiite-Clergy-in-Iraq-After-Sistani-ar.pdf

٢- ويكي شيعة, فتوى الجهاد الكفائي، متاحة على الموقع:

https://ar.wikishia.net//view

الهوامش

[١] محمد تقي الموسوي الاصفهاني, وظيفة الانام في زمن غيبة الامام, ترجمة وتحقيق: محمد المنير الحسيني الميلاني(بيروت: د.ن,١٩٨٧), ص ص ١٦-٢٢

[٢] اية الله المنتظري, دراسات في ولاية الفقيه او فقه الدولة الاسلامية, ط٢(بيروت: الدار الاسلامية, ١٩٨٨)ج١, ص١٤٠.

[٣] للتفصيل ينظر: روح الله الخميني, الحكومة الاسلامية, (بيروت: جمعية المعارف الاسلامية, ٢٠١٥).

[٤] د. اركان مهدي عبد الله السعيدي, الفكر السياسي الشيعي في العراق ١٩١٨-١٩٧٠,ط١ (النجف الاشرف: مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة, ٢٠١٨), ص ص٨٤-٨٥.

[٥] د. عبد الامير كاظم زاهد, الدور الديني لمرجعية النجف الاشرف المعاصرة في صناعة السلام بين اهل الاديان وبناء الدولة المدني, مجلة مركز الكوفة, العدد ٦١,عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر, أذار ٢٠١٩, ص ٢٤.

[٦] المصدر نفسه, الصفحة نفسها.

[٧] هو محمد حسن بن ميرزا محمد الحسيني وقد اشتهر بالشيرازي نسبة الى محل ولادته وعُرف كذلك بالمجدّد, ولد في شيراز وتلقى تعليمه الحوزوي الاولي في ايران ثم انتقل الى النجف لإكمال تعليمه العالي او ما يسمى بالعرف الحوزوي مرحلة البحث الخارج, وقد ربطته بأستاذه (مرتضى الانصاري) علاقة وطيدة, وقد تتلمذ على يديه في حوزة سامراء سلسلة طويلة من العلماء والمجتهدين ك(حسن الصدر) و(محمد كاظم الخرساني) الذي عرف بتأييده للدستورية, والمرجع (محمد كاظم اليزدي) و(محمد تقي الشيرازي) و(محمد حسين النائيني) صاحب كتاب (تنبيه الامة وتنزيه الملة) واخرين غيرهم. ينظر: اغا بزرك الطهراني, طبقات أعلام الشيعة(النجف: المطبعة العلمية,١٣٧٣هـ-١٩٥٤م), ج١(نقباء البشر في القرن الرابع عشر), ص ص٤٣٦-٤٣٨.

[٨] سعد الانصاري, الفقهاء حكام على الملوك: علماء ايران من العهد الصفوي الى العهد البهلوي ١٥٠٠-١٩٧٩,ط١(طهران: دار الهدى, ١٩٨٦), ص ص ٩٨-١٠٠

[٩] د. اركان مهدي عبد الله السعيدي, مصدر سابق, ص٨٥.

[١٠] المصدر نفسه, الصفحة نفسها.

[١١] للتفصيل ينظر: العلامة جعفر الشيخ باقر ال محبوبة, ماضي النجف وحاضرها, ط٢(بيروت: دار الاضواء,١٩٨٦), ص ص ٣٤٠-٣٤٤

[١٢] عدي حاتم عبد لزهرة, زينب خالد عبد النبي, موقف اهالي كربلاء من الاستفتاء البريطاني في العراق, مجلة الباحث, العدد٢٤ ,٢٠١٧, ص٤٢٦.

[١٣] محمد تقي بن محمد علي بن الميرزا محمد علي كلشن الحائري الشيرازي, ولد في شيراز جنوب ايران ١٢٥٦ه, وهاجر الى كربلاء ١٢٧١ه وتدرج في الدراسة وتحصيل العلوم الدينية ثم هاجر الى سامراء ضمن زمرة اوائل المهاجرين وقرأ على المجدد م(حمد حسن الشيرازي) حتى اصبح اقرب طلابه وبعد وفاته خلفه في قيادة حوزة سامراء ولكن بعد احتلال المدينة من قبل البريطانيين في آذار ١٩١٧م اضطر الى مغادرة المدينة متجهاً الى الكاظمية ثم كربلاء في شباط ١٩١٨م, توفي الشيرازي في ١٠آب ١٩٢٠ حيث كانت الثورة التي اضرم اوارها على اشدها, وكان الشيرازي من مناصري الحركة الدستورية ووظف جل مكانته الدينية لتأييد المسألة الوطنية العراقية. .للتفصيل ينظر:
كامل ياسين الجبوري, محمد تقي الشيرازي: القائد الاعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠,ط١(قم: منشورات ذوي القربى ٢٠٠٦), ص ص٥-٤٥, وكذلك: محمد مهدي البصير , تاريخ القضية العراقية,ط٢(لندن: دار السلام, ١٩٩٠), ص١٠٤.

[١٤] جاسم محمد ابراهيم العيساوي, الشيخ محمد تقي الشيرازي ودوره في الثورة العراقية عام ١٩٢٠: دراسة تاريخية, دورية اهل البيت, العدد١٥, جامعة اهل البيت ٢٠١٨, ص٣٠٣.

[١٥] نديم عيسى, الفكر السياسي لثورة العشرين(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة١٩٩٢), ص٤٢.

[١٦] المصدر نفسه,ص٤٣.

[١٧] عدي حاتم عبد الزهرة, زينب خالد عبد الغني, مصدر سابق, ص٤٢٣.

[١٨] للتفصيل ينظر: حسن العلوي, الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠(قم: دار الثقافة للطباعة والنشر, ١٩٩٠), ص ص ١١٥-١١٨.

[١٩] كامل ياسين الجبوري, مصدر سابق, ص٩٥.

[٢٠] للتفصيل ينظر نديم عيسى, مصدر سابق, ص ص٤١-٤٢ .

[٢١] للتفصيل حول هذا التحالف ينظر: د. وميض جمال عمر نظمي, ثورة العشرين١٩٢٠:الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق,ط٢(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ١٩٨٥), ص ص٣٣٧-٣٥٥.

[٢٢] جعفر الشيخ باقر آل محبوبة, مصدر سابق, ص ص ٣٦٠-٣٦١.

[٢٣] المصدر نفسه, ص٣٦٢.

[٢٤] د. وسن سعيد عبود, دور الزعامة الدينية في الاحداث السياسية العراقية: الزعامة الدينية في كربلاء انموذجاً ١٩١٨-١٩٢٢,مجلة الآداب العدد ١٢٣, كانون الاول١٤٣٩,٢٠١٧هـ, ص٢٧٩.

[٢٥] فريق المزهر آل فرعون, الامام الشيرازي يشكل الحكومة الاسلامية(د.م: مكتبة الامام المهدي عج,١٤٠٤هـ), ص ص ٥٥-٥٦.

[٢٦] المصدر نفسه, ص ص ٤٥-٤٨.

[٢٧] السيد عبد الرزاق الحسني, الثورة العراقية الكبرى,ط١(قم: مؤسسة المحبين, ١٤٢٦هـ), ص ص٢١٠-٢١١.

[٢٨] حسن العلوي, مصدر سابق, ص١٣٤,

[٢٩] المصدر نفسه, ص ١٣٥.

[٣٠] د. وسن سعيد عبود, مصدر سابق, ص٢٨٢ .

[٣١] السيد علي بن السيد محمد باقر بن السيد علي الحسيني السيستاني ولد عام ١٩٣٠ واشتهر بلقب السيستاني تبعا لجده الذي تعين في منصب شيخ الاسلام في سيستان الايرانية, هاجر السيد السيستاني الى قم لطلب العلم ١٣٦٨هـ ثم الى النجف ١٣٧١هـ في بداية الخمسينات واستقر فيها, وكان من ابرز تلاميذ السيد (ابو القاسم الخوئي), آلت اليه المرجعية بعد وفاة المرجع (عبد الاعلى السبزواري) عام ١٩٩٤م, للتفصيل ينظر: د. محمد حسين علي الصغير, اساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف ط١(بيروت: مؤسسة البلاغ,٢٠٠٣), ص٣٤١ وما بعدها.

[٣٢] ليزا اس والبرج(محررة),الاعلم عند الشيعة: دراسة في مؤسسة مرجعية التقليد, ترجمة: هناء خليف غني,ط١(بغداد: دار ومكتبة عدنان,٢٠١٣), ص٣٤٧.

[٣٣] رايدر فيسر, السيستاني والولايات المتحدة والسياسة في العراق: من الصمت الى الميكافيلية.. في: مؤيد ال صوينت, علاء حميد, شيعة العراق بعد ٢٠٠٣:الرؤى والمسارات,ط١(بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر,٢٠١٩), ص١١٢.

[٣٤] حيدر نزار السيد سلمان, سلطة النص الديني وبناء الدولة: السيد السيستاني انموذجا,ط١(بيروت: العارف للمطبوعات,٢٠١٥), ص ص٢٦-٢٧.

[٣٥] لورا هنسلمان, رجال الدين الشيعة في العراق ما بعد السيستاني: تصاعد النفوذ الايراني, اوراق بحث رقم(٢)كانون اول ٢٠١٧,ص١٩ متاحة على الموقع:
45-The-Shiite-Clergy-in-Iraq-After-Sistani-ar.pdf (maisondufutur.org) تاريخ الزيارة:٥-٦-٢٠٢٣.

[٣٦] للتفصيل ينظر: عامر حسن فياض, افكار في الشأن العراقي المعاصر: الواقع والمستقبل, مجلة دراسات دولية, العدد٢٣, شباط ٢٠٠٤, ص ص٣-٦

[٣٧] للتفصيل ينظر: د. سلمان الجميلي, المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية, مجلة المستقبل العربي, العدد ٣٠٣, ايار ٢٠٠٤, ص ص ٩٠-٩١.

[٣٨] جعفر عتريسي, العراق في قلب الاعصار: سقوط بغداد والتحولات الكبرى اولى معالم الشرق الاوسط الكبير, ط١(بيروت: دار المحبة البيضاء,٢٠٠٤), ص ص٢٦٤-٢٤٧.

[٣٩] المصدر نفسه, ص٢١٤.

[٤٠] محمد صادق الهاشمي, جمعة العطواني, شيعة العراق: مصادر القوة والتحديات: دراسة لأبرز التحولات السياسية لشيعة العراق بعد٢٠٠٣,سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات١٦٦, ط١(بغداد: مركز العراق للدراسات, ٢٠١٤), ص ص٤٤-٤٥.

[٤١] صادق محمد علي, محمد صادق الهاشمي, دور الجمهورية الاسلامية الايرانية في استنهاض المسلمين في العالم: العراق انموذجا,ط١(بغداد: مركز العراق للدراسات),٢٠١٥, ص١٥٨.

[٤٢] فراس عبد الكريم محمد علي, دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣,مجلة قضايا سياسية, كلية العلوم السياسية جامعة النهرين,العدد٦٢, ص١٤٨.

[٤٣] عبد الامير كاظم زاهد , مصدر سابق, ص٣٣.

[٤٤] ايرنستو اج برام, كل الطرق تؤدي الى النجف: دور اية الله السيستاني في انتخابات ٢٠١٠ وما بعدها, ترجمة: د.هناء خليف, في: مؤيد ال صوينت, علاء حميد, مصدر سابق, ص ص ١٧٩-١٨٠.

[٤٥] السيد محمد بحر العلوم, النجف الاشرف والمرجعية الدينية, تقديم: د. ابراهيم بحر العلوم,ط١(النجف الاشرف: العارف للمطبوعات,٢٠١٥), ص ص٢٧٩-٢٨٠.

[٤٦] فاضل كاظم صادق, فتوى الجهاد الكفائي وحركة التاريخ الاسلامي عند السيد السيستاني: دروس في بناء القدرة الصالحة, مجلة مركز دراسات الكوفة, مصدر سابق, ص١٢٨.

[٤٧] ويكي شيعة, فتوى الجهاد الكفائي, متاحة على الموقع:
https://ar.wikishia.net//view/ تاريخ الزيارة: ٥-٦-٢٠٢٣.

[٤٨] فراس عبد الكريم محمد علي, مصدر سابق, ص ١٥٨ .

[٤٩] للتفصيل ينظر: محمد الياسري, انموذج المرجعية الدينية ووسائلها الموجهة الى المجتمع: دراسة تحليل مضمون خطاب الجهاد الكفائي للمرجعية الدينية العليا لسماحة السيد علي السيستاني, مجلة مركز دراسات الكوفة, مصدر سابق, ص ص ٢٤٦-٢٦٤.

[٥٠] فاضل كاظم صادق, مصدر سابق, ص ص١٢٨-١٢٩.

[٥١] المصدر نفسه, ص١٣١.

[٥٢] فراس عبد الكريم , مصدر سابق, ص ١٥٨.

[٥٣] هادي حسين شويخ, خطاب الوحدة الوطنية بين الشيخ الشيرازي والسيد السيستاني, مجلة مركز دراسات الكوفة, مصدر سابق, ص٢٧٦

[٥٤] فراس عبد الكريم محمد علي, مصدر سابق, ص١٥٨.

[٥٥] عبد الامير كاظم زاهد, مصدر سابق, ص٢٠.